Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 330 يوليو 2010 رجب/شعبان 1431

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

وقائع وحقائق لتفسير المفارقات بين حقبتين

ونحن بانتظار "عرس الديمقراطية الخليفية" الذي يعتبره الشعب "مأتم الاستبداد والتمييز والابادة والاضطهاد" من المتوقع ان تتصاعد حدة السجال بين من يقاوم الاحتلال الخليفي ومن يعتقد ان بامكانه إحداث التغيير من داخل نظام الاحتلال. كان البعض يعتقد ان السنوات الاربع العجاف التي عصفت بالبلاد، وسقط فيها الشهداء، واعتقل خلالها المئات، وعذب العشرات، كافية لاثبات الحقيقة التي لا مراء فيها وهي ان الاستبداد، خصوصا اذا قام على اساس الاحتلال، لا يمكن ان يتحول الى واحة من الديمقراطية، وان اللص الذي اعتاد نهب الآخرين، لن يكون بوسعه ان يتوقف عن ذلك النهب، وان الاستبداد المتوارث لن يقبل يوما بان يشاركه احد. ولكن يبدو، كما هي العادة، ان ذاكرة الشعوب قصيرة، وانها سرعان ما تنخدع وراء السراب، وتقع في الفخ نفسه الذي وقعت فيه في السابق. ولقد حذر الحريصون على الدين والوطن وحقوق الناس من مغبة السقوط في مشروع التخريب الخليفي الذي فرضه الطاغية بالنار والحديد، مؤكدين ان الانخداع بالشعارات الجوفاء التي اطلقتها ابواق الدعاية الخليفية سوف يضاعف الاضرار على اهل البحرين قاطبة. ولذلك نطرح هنا بعض الرؤى على امل ان تقرأ بعقول منفتحة وقلوب نقية، ونية صافية هدفها نيل رضا الله سبحانه، بعيدا عن الغلواء والعصبية والمواقف المسبقة، واملنا ان يكون القراء من "الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه". وفي هذه اللحظات التاريخية من صراع الحق الذي يمثله سكان البلاد الاصليون (شيعة وسنة) والباطل الذي يمثله المحتلون، اصبح السجال الايجابي مطلوبا، ومقارعة الحجة بالحجة ضرورة لتفعيل العقل المسلم الرسالي المسؤول. فما الذي حصل؟

اولا: ساءت الاوضاع المعيشية للمواطنين، فاصبح الشاب البحراني لا يحلم حتى بامتلاك شقة سكنية بعد ان جاء المحتلون بالمستوطنين من كافة اصقاع الارض، وفتحوا المجال للاثرياء الخليجيين لشراء الاراضي المحدودة المساحة. وانتشرت حالة فقر رهيبة، كشفت بعض جوانبها مؤخرا قناة "الجزيرة" وقبلها قناة سي ان ان.

ثانيا: تعمقت الظاهرة الطائفية، واصبح هناك استمراء لها، بحيث ان النصف المنتخب من مجلس الشورى، ساحة للاعتداء على مقدسات الغالبية من المواطنين. وشن رموز المشروع الطائفي حملات عدائية ضد علماء الدين الكبار، ابتداء بالشيخ عيسى قاسم، مرورا بالمراجع الكبار، السيد علي خامنئي، والسيد علي السيستاني، وصولا للامام الخميني رحمه الله. فأصبح هذا "البرلمان" الذي يضاهي اعرق البرلمانات الديمقراطية في العالم، ساحة لسب الفقهاء والعلماء، بدون ان يحرك ذلك ساكنا من اعضاء ذلك المجلس، بالانسحاب او الرد اللائق. وبذلك ساهم هذا "الصرح الديمقراطي" في استمراء الاعتداء على العلماء والفقهاء، فهل ثمة ضرر أكبر من ذلك؟

ثالثا: ساهمت مقولة "التغيير من الداخل" في احتواء عناصر عديدة كانت محسوبة على المعارضة للدفاع عن النظام الخليفي في المحافل الدولية. فما ان يقوم معارض بحراني بندوة في لندن او واشنطن او جنيف، حتى تساق تلك العناصر لتقديم شهادات الزور للمحافل الدولية تقول: "ليس هناك تمييز ضد احد في البحرين"، او "ليس هناك تعذيب" وغير ذلك.

رابعا: تعمقت جريمة التجنيس والابادة في ظل "الديمقراطية الخليفية" وضاعفت الضرر، ولم تنجح سياسة "التغيير من الداخل" او "تقليل الضرر" في وقف الجريمة او احتواء آثارها. بل لم تنجح تلك السياسة في الحصول على اعتراف من المحتلين بجريمتهم. ان طرح الاسئلة على وزراء الاحتلال اسلوب فاشل، لم يحقق

التتمة صفحة (8)

* احتشد العشرات عصر يوم الخميس 24 يونيو120 في مسيرة جماهيرية دعت لها لجنة اهالي معتقلي المعامير، مطالبين بالافراج عن المعتقلين السياسيين ومؤكدين براءة ابنائهم ، وتأتي هذه المسيرة بعد اقتراب النطق بالحكم النهائي في قضية قتل الباكستاني بخش بتاريخ 5 يوليو، وردد المحتشدون عبارات مزلزلة تطالب بالإفراج عن المعتقلين الا ان قوات الشغب تدخلت بعد وصول المسيرة لشارع الشيخ جابر الأحمد الصباح ، الامر الذي زاد من سخونة الشعارات ، الا ان المسيرة انتهت بكل سلمية وحضارية رغم استفزازات قوات الشغب .

* أقام التحالف البحريني للحقيقة والإنصاف والمصالحة اعتصاما قرب النادي البحري بالعاصمة المنامة، جدد فيه أن 26 من يونيو وهو اليوم العالمي لضحايا التعذيب وقوفه الصريح مع الضحايا وأسر الشهداء مطالبا الحكومة بالتحلي بالشجاعة وأن تتخذ خطوات من شأنها أن تنهي معاناة آلاف الضحايا وعشرات من أسر الشهداء الذين فقدوا أبنائهم تحت التعذيب في أقبية السجون أو أولئك الذين فقدوا حياتهم خارج نطاق القانون بالرصاص الانشطاري والعنف الرسمي المفرط في حقبة أمن الدولة تلك الحقبة المظلمة التي عاشتها البحرين، أو من خلال ما يحصل من تعذيب حتى اليوم.

* استنكرت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية الممارسات الأمنية التي مارسها أمن مطار صنعاء تجاه الناشط الحقوقي المعروف الأستاذ نبيل رجب ممثل الفيدرالية الدولية أثناء وصوله إلى المطار في 19/6/2010م والتحقيق معه بشكل مستفز وغير لائق وتأخيره ساعتين قبل دخوله العاصمة صنعاء للمشاركة في فعالية حقوقية، وكذلك المعاملة السيئة أثناء مغادرته اليمن في 23/6/2010م. وقد قامت الأجهزة الأمنية بالتحقيق معه والتفتيش الذي طال صوره العائلية والأسئلة التي وجهت إليه حول من التقى بهم ولماذا؟!!، ناهيك عن الشتم الذي تعرض له.

*انتقد تقرير وزارة الخارجية الأميركية للعام 2010 بشأن الاتجار بالبشر، عدم تقديم الحكومة البحرينية أياً من أرباب العمل للمحاكمة نتيجة إجبار العمالة الأجنبية للقيام بأعمال السخرة، بما في ذلك العاملون في الخدمة المنزلية. وجاءت البحرين ضمن الدول المصنفة في الفئة الثانية (التي تعمل حكوماتها على الالتزام بالمعايير الدولية في هذا الشأن)، بعد أن كانت في العامين الماضيين ضمن دول الفئة الثالثة (تحت المراقبة)، وفي التقرير انتقدت الخارجية الأميركية افتقار الحكومة البحرينية لخطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وجاء في التقرير أن البحرين هو بلد المقصد للرجال والنساء من المتعرضين للعمل القسري والبغاء القسري، الذين يأتون من بلدان الهند وباكستان ونيبال وسريلانكا وبنغلاديش وإندونيسيا وتايلند والفلبين وإثيوبيا وأريتريا، إذ يفدون طوعاً إلى البحرين للعمل كخادمات في المنازل أو كعمالة غير ماهرة تعمل في البناء والصناعة. وأشار التقرير إلى أن العمالة الأجنبية تواجه ظروف العمل القسري بعد وصولها إلى البحرين، عن طريق ما يمارس تجاههم من حجب جوازات سفرهم بصورة غير قانونية، وفرض قيود على تغيير عقد العمل، وعدم دفع الأجور، والتهديدات الجسدية أو الاعتداء الجنسي.

حملة تشويه ضد المواطنين البحرينيين الشيعة
يشارك فيها ولي العهد البحريني وسفيرة البحرين في واشنطن

10 يونيو 2010

يساور مركز البحرين لحقوق الإنسان القلق والانزعاج الشديدين جراء حملة التزوير والتشويه والتحريض على الكراهية التي تقودها المؤسسة الحاكمة في خارج البلاد خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية. وتقود هذه الحملة السفارة البحرينية في واشنطن وقد شارك فيها الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد البحريني واستهدفت الحملة التشويه والازدراء بالطائفة الشيعية ومعتقداتها متهمة هذه الشريحة المهمة والمكون الاساسي من مكونات المجتمع البحريني بالجهل والتخلف والولاء للخارج.

ففي حفل استقبال أقامته السفارة البحرين في واشنطن على شرف إحدى المنظمات العربية الأمريكية بالولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 4 يونيو 2010، اعتصم مجموعة من البحرينيين المقيمين في الولايات المتحدة وبعض المناصرين لقضايا حقوق الإنسان في البحرين خارج مقر السفارة وذلك بدعوة من إحدى الجمعيات الأمريكية احتجاجا على سياسة السلطات البحرينية في التمييز الطائفي والتجنيس السياسي وتغير النسيج الاجتماعي واستمرار جرائم التعذيب في السجون البحرينية وسياسة خلق الشقاق الطائفي بين المواطنين من السنة والشيعة . وأدت هذه التظاهرة إلى تساؤل الكثير من المشاركين في حفل السفارة عن حقيقة ما يدعيه ويطالب به هؤلاء المحتجين، خصوصا أن المدعوين في الحفل ينتمون إلى مؤسسة تنشط ضد التمييز في الولايات المتحدة .

وبسبب الإرباك الناتج عن تلك الاحتجاجات وتساؤلات ضيوف السفارة حول ما يجري بالخارج ألغت السفيرة البحرينية في واشنطن السيدة هدى عزرا نونو كلمتها المزمع إلقائها في الحفل، وتم استبدالها بمنشور من ورقتين تم توزيعه على المشاركين يحتوي ردود السفارة البحرينية على ما يدعيه المعتصمون خارج السفارة. وقام أحد موظفي السفارة ويدعى خالد الجلاهمة بتوزيع ذلك المنشور على المشاركين في الاحتفال. ما يثير الانزعاج والقلق هو ما ورد في المنشور والذي حوى الكثير من المغالطات والتزوير الخطير للحقائق والتشويه المتعمد لصورة سكان البحرين وخصوصا أبناء الطائفة الشيعية.

ومن المغالطات التي ساقها المنشور المسيء ما يلي:

1- في إشارة ونفي لحقيقة أن الشيعة هم أغلبية السكان في البحرين ذكر المنشور في انه لا يوجد إحصاء رسمي يشمل الطائفة – (وهذه المعلومة تتناقض مع ما يسرده المنشور لاحقا في حجم أبناء الشيعة بالمؤسسات المختلفة).

2- أن غالبية أعضاء مجلسي الشورى والنواب هم من أبناء الطائفة الشيعية (والحال ان الشيعة ليسوا أغلبية في المجلس المذكور، بالرغم من انهم معينون بناء على ولائهم للمؤسسة الحاكمة).

3- أن غالبية العاملين في وزارة الداخلية هم من أبناء الطائفة الشيعية كما إنهم الغالبية في عدة وزارات حكومية منها وزارة الخارجية والتربية والتعليم (في حين يشير التقرير الإحصائي لمركز البحرين لحقوق الإنسان إلى تراجع نسبة الشيعة في المناصب العليا بالدولة إلى 13% وهذه النسبة تتدنى في الوزارات السيادية إلى اقل من 2% كما هي وزارة الداخلية) .

4- أن غالبية من يتم تجنيسهم هم من أبناء الطائفة الشيعة (والحقيقة ان السلطات قد منحت الجنسية المستحقة - وفقا لقانون الجنسية البحريني ووفقا لمقتضيات القانون الدولي لحقوق الانسان - لعدة مئات من الاسر الشيعية المحرومة من الجنسية ، ولكنها قامت باستغلال سلطات استثنائية منحتها السلطة الحاكمة للملك بتجنيس عشرات الآلاف من الأجانب من غير الشيعة من اجل تغيير التركيبة السكانية الطائفية في البلاد خدمة لاغراض ومصالح سياسية) .

5- أن البعثات التعليمية في البحرين تعتمد على التنافسية وليس الطائفية وان غالبية هذه البعثات التعليمية يحصدها أبناء الشيعة (وهذا يتناقض تماما مع الحقيقة وهي حرمان ابناء الطائفة الشيعية من الحق المتساوي في الحصول على البعثات خصوصا في التخصصات المهمة والبلدان الغربية، بل أن الحكومة حاولت مؤخرا أن تتدخل في اختيار بعثات السفارة الأميركية والأوربية بمعايير طائفية).

6- بعض الجماعات الشيعة في البحرين لها صلات بإيران- لكن الان وبما إن هناك اصطفاف دولي ضد النظام الإيراني قامت هذه الجماعات بإخفاء هذه الصلات بربط نفسها مع العراق (وهي اتهامات باطلة لم تستطع الحكومة تقديم اي دليل عليها بل ان الحكومة تحتفظ بعلاقات دبلوماسية وثيقة بالحكومة الايرانية).

7- تساءل المنشور في إشارة لأهالي القرى البحرينية، كيف تتعامل مع أناس تحرق الإطارات والمدارس وتقطع الطرق (كان من الأولى هو البحث عن اسباب الاحتجاجات المستمرة والمتصاعدة في هذه القرى ووسائل معالجتها ضمن اطار حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية).

8- إن أسباب تدنى المستوى المعيشي والفقر في القرى البحرينية يرجع لحجم أسرهم الكبيرة المكونة من 12 فردا، والناتج عن جهلهم الاجتماعي والزواج المبكر وتعدد الزوجات، والاعتقاد المذهبي الخاص بهم الذي يعتقد بضرورة إكثار عدد أفراد الأسرة، والذي هو سبب حصولهم على وظائف متدنية (إن معدلات الأسرة البحرينية نادرا ما تتجاوز الخمسة أفراد وقد اثبت تقرير مركز البحرين لحقوق الانسان الاحصائي بأن نسبة المتفوقين في المدارس والجامعات البحرينية تتناسب مع نسبتهم من مجموع السكان) .

9- ان تكلفة التعليم الجامعي في البحرين اقل من 300 $ في العام وانه لا يوجد احد دون سكن في البحرين (هذه التكلفة هي في جامعة البحرين التي لا تستوعب الا نسبة صغيرة من المتخرجين في حين ان تكلفة الجامعات الخاصة عالية جدا وتفوق هذا المبلغ بعشرات المرات، ولا يتمكن منها اصحاب الدخول المتدنية او المتوسط. كما ان احصائيات الحكومة نفسها تشير الى وجود 60 الف عائلة ينتظرون القروض السكنية لمدد تصل الى 18 عام).

المشاركون أثناء مغادرتهم حفل السفارة حاملين في أيديهم المنشور(المسيء للشيعة)

إن مركز البحرين لحقوق الإنسان يأسف لهذا السرد المضلل للواقع أو الحقيقة و لهذا الخطاب التحريضي الطائفي ضد سكان البلاد من أبناء الطائفة الشيعية، والدعوة الصريحة على كراهيتهم والحط من كرامتهم ومعتقداتهم في هذه الحملة التي تقودها سفارة البحرين في واشنطن ، والتي يفترض فيها التمثيل الوطني لكافة البحرينيين بمختلف طوائفهم أو أصولهم الاثنية وهي السفارة التي لا يوجد بها اي شخص من أصول شيعية،

حملة تشويه تتمة ص 3

ويعتقد المركز بأن هذه الحملة تأتي هروبا من التساؤلات وموارد القلق التي تثيرها المنظمات الدولية عن الوضع الحقوقي المتدهور والتمييز الطائفي الممنهج في البحرين.
ومما يزيد من درجة جدية وخطورة هذه الحملة هو مشاركة ولي العهد البحريني فيها وهو الرجل الثاني في أعلى هرم نظام الحكم وهو الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى الخليفة وتبنيه نفس الخطاب التحريضي خصوصا في زيارته الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 20 مايو 2010 وهي الزيارة التي تلت جلسة الاستماع التي عقدت بتاريخ 27 ابريل 2010 في مبنى الكونجرس الأمريكي حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين. حيث التقى بنائب الرئيس الأمريكي ووزير الدفاع والمستشار الأمني للرئيس الأمريكي . والتقى كذلك بمجموعة من أعضاء الكونجرس الذين رعوا أو شاركوا في " جلسة الاستماع " التي ناقشت ملف التعذيب في البحرين وخصوصا تقرير التعذيب يبعث من جديد الذي أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش وهم الأعضاء الذين كانوا قد حثوا الحكومة الأمريكية على الاستفادة من العلاقة المتميزة مع حكومة البحرين لتقديم النصح لها من اجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان. وكانت رسالة ولي العهد والوفد المرافق معه لأولئك الأعضاء هو الإيحاء بان "الشيعة يطمعون للاستحواذ على الحكم في البحرين وان وصولهم للحكم هو خطر على المصالح الأمريكية في المنطقة وأن سقوط البحرين التي تعتبر البوابة لبقية الخليج العربي هو سقوط الخليج بيد إيران حيث أن الشيعة ولائهم إلى إيران وليس لدولهم" . ونفس الخطاب المستخدم لولي العهد تم إيصاله لبعض الدول الغربية أو إلى سفاراتها في البحرين والمنطقة، وكذلك دول الخليج الأخرى من اجل تبرير احتجاجات الناس المستمرة في البحرين جراء السياسات الخاطئة لنظام الحكم خصوصا مند مجيئي جلالة الملك حمد بن عيسى الخليفة.
وتعبر هذه الحملة المنظمة لتشويه صورة الشيعة وتخوينهم وربطهم بإيران عن الوضع المتردي ومستوى العلاقة السيئ بين المؤسسة الحاكمة مع سكان البلاد.

وتسعى السلطات البحرينية التي تنتهج سياسة تمييز وعزل ضد السكان من أبناء الطائفة الشيعية في تحسين صورتها أمام العالم الخارجي. فقد أبرمت عقدا مع جماعة الضغط الأمريكية المعروفة (باتون بوغز) المتخصصة في مجال الضغط والعلاقات العامة من اجل تحسين صورتها في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد ورود اسمها كمنتهك لحقوق الانسان في الكثير من التقارير الدولية وافتضاح أمر سياستها القائمة على عزل وتجهيل وإفقار مواطنيها وخصوصا أبناء الطائفة الشيعية .

حفلة عشاء للسفارة البحرينية تتحول لمحاكمة النظام وتعريته

نظمت جمعية الأمريكان من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان للبحرين في واشنطن اعتصاما امام السفارة البحرينية في واشنطن في يوم 4 يونيو 2010 ، حيث تزامن الاعتصام مع احتفال أقامته السفارة للعشاء على شرف مدعوين من الامريكان والعرب في واشنطن ، وكانت مناسبة ممتازة حتى يتطلع المدعوون على ما يحدث في البحرين من اضطهاد وتعذيب وتغيير للهوية البحرينية . المشاركون في الاعتصام قد حملوا اللافتات وصور الشهداء وصور ضحايا التعذيب ، وارتفعت حناجرهم بالهتافات المطالبة بالديمقراطية والدستور المعبر عن إرادة الشعب .وقد توقف معظم المشاركين في العشاء وأخذوا الكتيبات والصور التي فيها انتهاكات لحقوق الانسان في البحرين والصورة الحقيقة للنظام الخليفي .
طاقم وموظفوا السفارة حاولوا أن يعيقوا عمل المشاركين في الاعتصام ، فعمدوا إلى أخذ التصور للمشاركين من قريب ، ووضعوا عدة باصات بين موقع الاعتصام والسفارة ليمنعوا ويحجبوا رؤية المشاركين في العشاء للشعارات وصور التعذيب للمشاركين في الاعتصام ، كما عملوا على رفع صوت الموسيقى والاغاني حتى لا يسمعوا هتافات المعتصمين .

السفيرة البحرينية نونو كان مقررا أن تلقي كلمة في حفل العشاء ولكن تم إلغائها بسبب ما تحول العشاء إلى منشورات وكتيبات وصور وهتافات المعتصمين في الخارج ، وكانت السفارة قد وزعت كتيب احتوى على أن كذب وافتراء، حيث قالت أن ليس هناك تعذيب وأن هناك من يجرح نفسه لأغراض سياسية ! واحتوى الكتيب على أن الشيعة ليسوا أغلبية وانه يعيشون في مناطق فقيرة لانهم غير متعلمين ولا يريدون ان يتعلموا وتأتي هذه الفعالية والفعاليات الاخرى للجمعية التي جعلت من راس الدولة ان تبعث بولي العهد لزيارة واشنطن ينتنقل من مجلس الشيوخ ونائب الرئيس واعضاء الكونجرس ليحسن صورة نظامه .

الحكومة ترفض تشييد جامع العالي بـ "السيف" وتعرض إقامته بالدراز

رفضت حكومة آل خليفة تشييد »جامع الحاج حسن العالي «بضاحية السيف رغم صدور ترخيص البناء قبل عدة سنوات، ورغم ترسية مناقصة المشروع على أحد المعماريين.

الحاج حسن العالي

وكان المرحوم الحاج حسن العالي قد دفن في الأرض المخصصة للجامع في العام 2003، وقد أوصى ببناء الجامع وخصص له الأرض وما يتطلبه من تمويل واستعدادات.

وعلم «أن جهات حكومية عرضت على عائلة العالي تعويضهم بأرض في الدراز، وذلك بعد إزالة المزرعة الشرقية التابعة لوزارة شئون البلديات والزراعة شمال شارع البديع، وأن بإمكان العائلة أن تقيم ما تشاء في تلك المنطقة بدلاً من ضاحية السيف، على أن يتم تصغير حجم الجامع عن التصميم الأصلي، وأن يتم تحديد الخدمات التي يقدمها الجامع إلى ما هو أقل بكثير مما ذكر في التصميم.

ولفتت المصادر إلى أن »المشاورات جارية مع عائلة المرحوم الحاج حسن العالي لمعرفة السبب في إيقاف جهات حكومية للمشروع من دون سابق إنذار«، كما أن هناك »تحفظات بشأن إزالة مزرعة منتجة في الوقت الذي تعاني منه البحرين من التصحر ومن الزحف العمراني على كل شيء«

وعُرف عن الحاج حسن حبه للخير ومساعدة للفقراء والمحتاجين وكان دائما الحضور بينهم ، وقد اسس مشروع تدريس الطلاب بالخارج إلا ان الحكومة تدخلت لوقف المشروع على أن يكون من خلالها .

قبر المرحوم حجي حسن العالي في منطقة السيف ، على الأرض التي كانت مشروع جامع ثقافي ومكتبة

المعارضة الفاعلة والمعارضة السلبية

سماحة السيد علوي البلادي، 19-6-2010م

المعارضة السياسية في أي مكان في العالم نستطيع أن نقسمها إلى معارضتين ، معارضة فاعلة ومعارضة سلبية:- **المعارضة الفاعلة** هي التي تواجه السلطة وتذهب بعيداً في المواجهة ، وهذه المواجهة قد تؤدي إلى خسائر مادية فادحة وإلى خسائر في الأرواح ، لكن نتيجتها إما النصر وإما الشهادة بما يلحق بالنظام وصمة عار تؤدي لزواله ولو بعد حين. أما **المعارضة السلبية** فهي التي تقرأ وتقدر عدم القدرة على التغيير الجذري فلا تدخل في مشاريع النظام الظالم ولا تتعاطى معه حتى لا تمنحه القبول الشعبي العام ولا تضفي عليه الشرعية.

هذه المعارضة السلبية تحقق هدفين:-

الهدف الأول: ، تخلق ضغطاً على السلطة وتحقق درجة من التوازن فتحرمه من القبول الشعبي العام ، الهدف الثاني: مترتب على الاول تتحقق بصورة غير مباشرة بعض المكاسب ويحصل بعض التنازل ويخف الظلم ولو قليلاً. يمكننا أن نذكر نموذجين للنحوين من المعارضة

أما **المعارضة الفاعلة** فنستطيع أن نذكر لها مثالاً على ذلك الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر (قده) والذي ذهب بعيداً في المعارضة حتى نال كرامة الشهادة. النموذج الثاني الذي هو المعارضة السلبية والتي لا تريد أن تتعاطى مع الظالم ولا تعترف به ، تدير ظهرها له تماماً ، فمثاله الواضح هو النهج العام الذي سلكته الحوزة العلمية في النجف الأشرف وعلى رأسها قائدها المرحوم زعيم الفقهاء وسيد المجتهدين السيد الخوئي (قده)

فقد كان معارضاً سلبياً لا يتعاطى مع النظام أبداً رغم ضغوطه المتكررة ، إلا أنه لم ينطق بكلمة تمدح النظام أبداً ، لم يستطع أن يستل موقفاً من السيد فكان هناك إنفصال كامل بين الحوزة العلمية ممثلة بالسيد الخوئي وبين النظام البعثي ، فلم يكن يتعاطى معه أبداً.

من الضغوط التي مارسها النظام البعثي على السيد الخوئي أنه قام بهدم المدرسة التي بناها (دار العلم) ، وقد كانت مبنية ببناء حديث ، قام النظام البعثي بهدمها من الأساس إلا أن السيد الخوئي لم ينحنِ ، إلا أن السيد الخوئي لم يعطِ كلمة ، لم يتنازل وبقي على أسلوبه المعارض. إن من يتكلم على السيد الخوئي في السر فليسمع هذه الكلمة مني أن السيد الخوئي معارض سلبي تجاه النظام ، ولم يدخل في مشاريعه ولم يقبل بمسايرته ، لا تحسبوا السيد انه كان مهاداناً أبداً.

سمعت من أساتذي المفدى المرحوم السيد محمد الصدر أنه كان يصوب طريقة السيد الخوئي في التعاطي مع نظام البعث وكان يعبر أننا في ظرف تقية مكثفة تقتضي منا أن نسلك أسلوب المعارضة السلبية (وهذا التعبير مني) وأن لا ندخل في مواجهة دموية مع النظام وأن الشهيد السيد الصدر مجتهد له عذره.

أقول: لكن ماذا تسمون الإنخراط في النظام والقبول بمشاريعه؟ ، هذا الأسلوب من التعاطي لا يؤدي لبقاء الظلم على حاله فحسب ، بل يؤدي لزيادة الظلم ، أظنكم توافقوني الرأي ، في أن وضعنا إزداد سوءاً وحصل على تراجعات كبيرة ، لم يحصل تحسن في الوضع بل حصل تراجع ، لاحظوا تحت الضغط الشعبي والرأي العام المحلي والعالمي وأن المواطنين مظلومون خصوصاً الشيعة جاءت المبادرة على هذه الخلفية على خلفية هذا الضغط وبدت بوادر الإصلاح وجاءت الفرصة للتغيير.

كل ما حصل من تغييرات أبان التصويت على الميثاق كلها يعود الفضل فيها لجهاد هذا الشعب وضغطه ومعارضته ونفسه الطويل في المعارضة ، الفضل يعود لذلك.

ثم بدأنا بالإنحدار ، ليس بقولي ولا بقول أحد من أقطاب المعارضة بل هذا ما تقره وتأكده التقارير الدولية والمنظمات الحقوقية ، المظالم التي تقع في بلدنا لا نظير لها في إستهداف المواطنين سنة وشيعة. بالله عليكم دلوني على سلطة تستأثر بما الناس فيه سواء فتحول المال العام من الأراضي والبحار لملك خاص عضوض. أي سلطة تمارس ذلك في العالم؟ دلوني !!

دلوني على بلد تفعل ذلك وتستورد جيوش المرتزقة الذين هم ليسوا مواطنين لا من الشيعة ولا من السنة ، أتستورد هؤلاء المرتزقة لمقاومة عدو خارجي ؟ كلا إنها تستهدف الموطنين. دلوني على سلطة تستخدم هؤلاء المرتزقة في استعمال الرصاص الحي القاتل ، الرصاص الإنشطاري ضد المواطنين ، دلوني على سلطة من هذا القبيل. ألا يجعل هذه الكوارث كلها بلدنا أسوء بلد لا نظير له سوى الكيان الصهيوني الذي يستهدف إبادة الشعب؟ وهكذا يفعل هذا النظام بنا. فهل يستحق هذا النظام العنصري الفاشي كلمة مدح؟. ومتى كان مدح الظالمين سبيلاً لإسترجاع الحقوق؟ لم نجد أي معارضة في العالم تمدح النظام الذي تعارضه هذا لا نظير له في أي مكان في العالم ، وهكذا الإنتقاد وتسليط الضوء على الأخطاء ضروري من أجل الإصلاح ومن أجل خلق حالة من التوازن ، أما مدح الظالم والثناء عليه فلا يعطي شيئاً لا يرجع حقاً ولا يدفع باطلا.

كيف تدفع هذا الحرج ؟ في المقابل هي تريد أن تثبت للناس جدوى هذا المشروع وأنه ينفعهم ولصالحهم ،، فماذا تصنع ؟ تسمح بتقطير بعض الخدمات.

إن كان من خدمات تقطرت من هذا المجلس فهي بفضل المعارضة ، بفضل المشيمع وأمثال المشيمع الفضل يعود له ولا يعود الفضل لمدح النظام ، إلى أي شيء أوصلنا مدح النظام ؟ أوصلنا إلى تراجعات ، تراجعات متتابعة.

وهكذا ، ليس ذلك سوى نتيجة نقد الأستاذ حسن المشيمع وأمثاله مع الرغبة الملحة من السلطة في إنجاح مشروعها وإقناع الناس بجدوى التجربة حتى يكتب علينا الفناء وتبقى المعادلة إلى ما يعلم الله.

إن هذا المشروع عند السلطة مشروع إستراتيجي للقضاء علينا ، يراد له أن يبقى إلى الأبد ، يستهدف في النهاية القضاء علينا ، وإستبدال هذا الشعب بشعب مرتزق ، هم يأتون بالمرتزقة لا يستعملونهم فقط لمواجهة شبابنا في القرى والأرياف ، بل يجنسونه ، يعطونه الجنسية ويعطونه السكن ، يعطونه بيوتنا ، يعطونه أرضنا يعطونه خيراتنا ، هذا واقع البلد هذا هو الواقع المر.

فرونت لاين: منع المدافع عن حقوق الإنسان، عبد الرضا محمد، من السفر

التاسع عشر من حزيران/ يونيو 2010

لا يزال حظر سفرٍ فعليٌّ مفروضاً على المدافع عن حقوق الإنسان، السيد عبد الرضا محمد، الذي مُنع من مغادرة البحرين للالتقاء بعائلته في لندن. يُذكر أنَّ عبد الرضا محمد يعمل مستشاراً لدى مركز البحرين لحقوق الإنسان.

معلومات إضافية

يوم الأول من حزيران/ يونيو 2010، مُنع المدافع عن حقوق الإنسان عبد الرضا محمد من مغادرة البحرين للالتقاء بأطفاله في لندن. و أعلمه مكتب الجوازات في مطار البحرين بأنَّ عليه المثول لدى قسم الأمن الوطني. غير أنَّ وزارة العدل و المدعي العام أعلما مركز البحرين لحقوق الإنسان في الثاني من حزيران/ يونيو 2010 بأنَّ حظر سفر رسمياً قد فُرض على عبد الرضا محمد.
وفقاً لمصادر الخط الأمامي، فقد مورست ضغوط على عبد الرضا محمد طوال الشهور الأربعة الماضية، ليلتقي وزير الأمن الوطني، الشيخ خليفة آل خليفة. و تضمَّن هذا اتصالات هاتفية بعبد الرضا محمد و أخيه السيد علي محمد، و هو مسؤول سابق رفيع المستوى عمل مستشاراً بوزارة المعلومات – و تهديدهما بإضرام النار في منزل العائلة، فضلاً عن الرقابة المتواصلة المفروضة على البيت.
يوم الأول من أيار/ مايو 2010، قدم عناصر في جهاز الأمن يرتدون الملابس المدنية إلى منزل العائلة، و كانوا يبحثون عن عبد الرضا محمد، الذي لم يكن هناك. و استدعت وزارة الأمن الوطني أخاه علي محمد يوم الثاني عشر من أيار/ مايو 2010، و اعتبرته مسؤولاً عن عدم تمكنه من إقناع عبد الرضا محمد بأن "يتعاون" مع قسم الأمن الوطني. و بعد يومين من ذلك، تلقى علي محمد بواسطة الهاتف إخطاراً بعزله من وزارة المعلومات.
تعتقد مؤسسة الخط الأمامي أن المضايقات المتواصلة و حظر السفر المفروض على عبد الرضا محمد إنما هو نتيجةٌ لعمله المشروع و السلمي في الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين. و تعرب الخط الأمامي عن قلقها البالغ حيال سلامة عبد الرضا محمد الجسدية و العقلية، و ترى في هذه الإجراءات خرقاً لضمانات حرية التنقل المنصوص عليها في القوانين المحلية و المعايير الدولية و معاهدات حقوق الإنسان التي انضمت البحرين إليها.

الوزيرة اليهودية تعترف بالتعذيب

في معمعة الاعتصام الذي هز وكر الفساد الخليفي في واشنطن يوم امس، اضطرت هدى نونو، السفيرة اليهودية لآل خليفة في امريكا، للاعتراف بوجود "قليل من التعذيب" وذلك في حديثها لأحد مسؤولي منظمة "كود بينك "Code Pinkالتي تعنى بمكافحة التمييز. هذه المنظمة حضرت حفل الاستقبال بمركز الفساد الخليفي في واشنطن، ذلك الحفل الذي تحول الى كارثة اعلامية وسياسية للاحتلال الخليفي. وقد أقامت السفارة ذلك الحفل لاستضافة منظمة امريكية تسمى "لجنة مكافحة التمييز ، ."Anti-Discrimination Committeeالسفيرة روجت بين الحاضرين ان منظم الاعتصام "ليس بحرينيا" بل انه "هندي" وبالتالي فليس من حقه التطرق لما يجري في البحرين، الامر الذي اثار حفيظة بعض مسؤولي المنظمة، فقال احد مسؤوليها لهدى نونو: وما المشكلة في ان يتطرف شخص غير بحراني، على فرض صحة كلامك، لمشكلة التعذيب والتمييز في البحرين؟ لقد جئت لتوي من مسيرة داعمة لأهل غزة، فهل يعني ان امر غزة وما يجري فيها لا يهمني لانني لست فلسطينيا؟ ثم اضاف: ما يهمني هو ان اعرف هل يحدث تعذيب في البحرين، حسب ما تؤكده منظمة هيومن رايتس ووج؟ وهنا لم تجد السفيرة اليهودية بدا من القول: هناك قليل من التعذيب.

وتجدر الاشارة الى ان الاخ حسين عبد الله، الذي نظم الاعتصام، بحراني أصيل، أبا عن جد، من عائلة معروفة تعيش في العاصمة، المنامة، وليس من المجنسين او المحتلين. وقال عدد من الحاضرين بعد خروجهم: لم كنا نعلم بما يجري في البحرين لما حضرنا، فنحن نعارض التعذيب والاحتلال سواء كان في فلسطين ام في البحرين. وذكر بعض اصدقاء المعارضة الذين حضروا الحفل ان اعتصام المعارضين خارج السفارة هيمن على الجو داخلها، فالجميع يتحدث ويتساءل عن حقيقة ما يجري. وفي منتصف الحفل خرج احد الحاضرين واخبر المعتصمين ان هدى نونو تقول ان حسين عبد الله، احد منظمي الاعتصام، قام بدفع اموال للمشاركين لكي يحضروا. فانزعج الحاضرون، وازداد حماسهم، وقالوا: انهم يتحدثون على خلفية ممارساتهم، فهم يشترون المواقف و الضمائر، ولا يدركون ان هناك قلوبا وضمائر تحركها الانسانية وليس المال، للدفاع عن المظلومين.

في وثيقة رسمية موجهة لوزارة الداخلية:
النيابة تعترف باستعمال أفراد جهاز الأمن التعذيب لاستلال الاعترافات

14 يونيو 2010م

كشف خطاب موجه من عبدالرحمن السيد محمد أحمد (المحامي العام الأول بالنيابة العامة) لمحمد راشد بوحمود (الوكيل المساعد للشئون القانونية بوزارة الداخلية) بخصوص بلاغ مقدم من سيد عيسى سيد عباس شبر عبدالنبي ضد شرطة مركز الخميس بتعرض الأخير للتعذيب لإجباره على الإعتراف على نفسه وعلى آخرين. وتدعي النيابة بأن عيسى عباس شبر متورط مع أربعة شبان آخرين بالشروع في القتل وحيازة عبوات حارقة أثناء "تجمهر وأعمال شغب" في منطقة السهلة مساء الخميس الموافق 19 نوفمبر 2009م. وبينما أفرج عن عيسى عباس بعد فترة وجيزة من انتهاء التحقيق التي قضاها في مركز شرطة الخميس، إلا إن الشبان الأربعة الآخرين قضوا فترة حبس احتياطي لمدة تجاوزت الأربعة شهور منذ اعتقالهم في يومي 22-23 نوفمبر الماضي قبل تحويل القضية للمحكمة الجنائية الكبرى التي بدأت أول جلساتها في 28 أبريل الماضي.

ويشير خطاب النيابة (المرفق) رقم: ن ع/ أ8/27/2010م بتاريخ 5 أبريل 2010م، بأنه "أثناء التحقيق مع عيسى عباس شبر عبدالنبي بتاريخ 24 نوفمبر 2009م، الموقوف على ذمة القضية 1391/2009/1(النيابة العامة) تبين وجود إصابات به، وقرر بأنها جاءت من جراء اعتداء أفراد شرطة مركز الخميس عليه بواسطة أنبوب مياه "هوز" لإجباره على الإعتراف وتم إحالته الى الطبيب الشرعي الذي خلص بتقريره بأن الإصابات الموصوفة بالمتهم تتوافق مع أقواله المبينة بالتحقيقات." ويواصل الخطاب:"ولما كان المشكو في حقهم من منتسبي قوات الأمن العام وارتكبوا ما هو منسوب إليهم أثناء وبمناسبة تأديتهم لوظيفتهم الأمر الذي يعقد الاختصاص لديكم عملا باحكام المادة 80 من المرسوم بقانون رقم 3 لسنة 1982م والمعدل بالمرسوم رقم 38 لسنة 2008م بشأن نظام قوات الأمن العام".

وكان سيد عيسى سيد عباس شبر (22 سنة) - موظف في شركة خاصة- وسيد صادق سيد علي مهدي (17سنة)- وهو طالب في المرحلة الثانوية- قد أعتقلا أثناء هجوم وحشي على منزليهما في مدينة حمد فجر الإثنين الموافق 23 نوفمبر 2009م بعد أن تم محاصرة المنطقة التي يقطنون فيها بأعداد كبيرة من القوات الخاصة المدججة بالسلاح. وفي هذه العملية، ودون إبراز أي إذن قضائي تم تكسير الأبواب الرئيسة لمنزل الشابين، وتخريب محتوياتها، وإرهاب ساكنيها قبل اقتيادهما لمنطقة مجهولة. تجدر الإشارة لتعرض الشابين للضرب، منذ لحظة اقتيادهما من قبل أفراد جهاز الأمن الذي تنكر لأهاليهم لوجودهما في أي من مراكز الشرطة أو التحقيق، وقد ظلت أخبارهما مغيبة ليومين قبل نقلهما للنيابة العامة. وفي حوالي الساعة 3 قبل فجر ذات اليوم، قامت قوات الأمن الخاصة بقيادة أفراد من جهاز الأمن بمداهمة منزل الشاب عيسى عبدالله كاظم (18سنة) من قرية كرانة دون إبراز أي إذن قضائي، وتم إرعاب ذوي الشاب قبل أن يتم اعتقاله الى جهة غير معلومة.

وفي اليوم السابق (أي الأحد الموافق 22 نوفمبر)، قامت أفراد من جهاز أمن الدولة بلباس مدني باعتقال الشاب عبد العزيز عبد الرضا ابراهيم (23 عاما) من مقر عمله كما تم مصادرة سيارته وما فيها من محتويات ولم يعلم أهله عن اعتقال ابنهم إلا بعد تأخره عن عودته المعتادة من العمل، واستلامهم اتصال هاتفي من مقر عمله يفيد باعتقاله من قبل أفراد الأمن. وفي فجرنفس اليوم، تم الهجوم اثناء الفجر أيضا على حسين جعفر عبدالكريم (17سنة) من باربار واقتياده للتحقيق دون أن يعلم أهله عن التهم الموجهة له، ودون أن يعلموا مكان احتجازه لمدة تجاوزت الأسبوعين، حيث لم يحضر معه أي محامي أثناء التحقيق معه في النيابة العامة التي قضت بتكرار تجديد حبسه وحبس الآخرين لفترات تراوحت بين 30 و45 يوماً، كل مرة.

تشير التقارير الى عدم وجود علاقة ما بين أولئك الشبان الذين اعتقلوا أثناء الفجر من بيوتهم، كما تؤكد الوثائق تواجدهم في أماكن مختلفة أثناء حدوث الواقعة التي ادعتها الداخلية في تصريح علني كشفت عن وجود حوالي "30" شاب متورط في محاولة الإعتداء على أحد رجال الأمن أثناء تواجد دورية في منطقة السهلة في مساء الخميس الموافق 19 نوفمبر 2009م. فكلا من عبدالعزيز عبدالرضا ابراهيم وسيد عيسى سيد عباس كانا في الدوام (العمل) أثناء حدوث الواقعة المزعومة، إلا إن تلك الشهادات لم تمنع أفراد جهاز الأمن من استعمال الضرب والتعذيب بوسائل مختلفة لإرغام الشبان على الإعتراف على أنفسهم وعلى غيرهم، وهو ما أشار له خطاب النيابة العامة لوزارة الداخلية المشار له آنفاً. وتشير التقارير والمشاهدات لوضوح آثار التعذيب على أجسام جميع الشبان المعتقلين في هذه القضية، وليس فقط على جسم السيد عيسى سيد عباس الذي تعرض له خطاب النيابة أعلاه.

وقد جرت عادة النيابة أن تقوم بحبس المعتقلين في الزيارة الأولى لهم- لمدة لا تقل عن أسبوعين- دون أن يحضر التحقيق معهم محام ليشهد حالتهم ويوثق وضعهم الجسدي والنفسي أثناء تواجدهم هناك، كما يكون ذلك في الغالب في أوقات متأخرة من الليل حين يصعب تواجد أي محامي. كما ترفض النيابة الإستجابة لتوثيق ما يشكو منه المعتقلون من تعرضهم لسوء المعاملة أثناء تواجدهم في المعتقل ومراكز التعذيب، بل إنها تسعى لحبسهم لمدد طويلة على ذمة التحقيق، على ما يبدو، بغرض تلاشي آثار التعذيب والضرب التي عادة لا يتم توثيقها.

وقد لعبت النيابة العامة دوراً سيئاً في التغطية على تجاوزات أفراد جهاز الأمن في انتهاج وسائل التعذيب واحداث الألم والمعاناة المختلفة لإرغام المعتقلين على الإعتراف. بل إن أفراد النيابة العامة قد تواطئوا مع أفراد جهاز الأمن ومارسوا الضغط على المعتقلين لإرغامهم على التوقيع على اعترافات جاهزة، بل سمحوا لتعريض بعضهم للضرب والتعذيب في أروقتها، في أوقات الفجر، من قبل ضباط جهاز الأمن الذين لم يتعبوا انفسهم لأخذ المعتقل لمركز التعذيب مرة أخرى لإرغامهم على التوقيع أو تغيير أقوالهم في النيابة. تجدر الإشارة الى أن أغلب أفراد جهاز النيابة، بما فيهم النائب العام، هم ضباط سابقين في وزارة الداخلية قبل أن يتحولوا للنيابة العامة التابعة الآن لوزارة العدل.

وتعرب حركة حق عن قلقها الشديد لمواصلة انتهاج الأجهزة الأمنية لوسائل التعذيب لاستلال الإعترافات وإرغام المعتقلين على الإقرار على أنفسهم وعلى آخرين بجرم لم يقوموا به، بالرغم من نكران السلطات، وخصوصاً الداخلية والآجهزة الأمنية لما جاء في تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش (التعذيب يبعث من جديد) الخاص بعودة "إحياء سياسة الإكراه الجسماني أثناء الاستجواب في البحرين"[2]. وعليه تطالب الحركة بما يلي:

1) أن تعلن النيابة عن هذا الخطاب والتقرير الطبي المرافق له، والإجراءات التي اتخذتها لتقديم المعذبين والمسئولين للمحاكمة الجنائية.

2) أن تسقط النيابة وكذلك المحكمة الجنائية الكبرى جميع التهم الموجهة للسيد عيسى عباس شبر عبدالنبي والشبان الأربعة (عبدالعزيز عبدالرضا ابراهيم، وسيد صادق سيد علي مهدي، وحسين جعفر عبدالكريم، وعيسى عبدالله كاظم) كون التهم الموجهة لهم مبنية على الاعترافات المستلة أثناء تعرضهم للضرب والتعذيب في مراكز التحقيق، كما جاء في خطاب النيابة الرسمي.

3) الإفراج عن جميع معتقلي الأنشطة الاحتجاجية وإلغاء محاكماتهم، لتعرضهم للمعاملة غير الإنسانية والتعذيب على أيدي أفراد جهاز أمن الدولة الذي عرف عن منتسبيه استعمال التعذيب لأداء عملهم لإستلال الاعترافات، كما جاء في خطاب النيابة لوزارة الداخلية.

4) تكوين لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في ادعاءات التعذيب وتقديم المتورطين والمسئولين للمحاكمة.

حركة حق

مؤشرات لنظام الفصل الطائفي للاحتلال الخليفي

كيف تبنى الجسور بين طرفين اذا كان احدهما ينسف اية قاعدة يبنى عليها الجسر؟ وفي بلد كالبحرين، التي اعتاد اهلها ان يتعايشوا على ارضها اخوة متفاهمين، على اختلاف مذاهبهم السياسية وانتماءاتهم المذهبية، لم يكن التواصل بينهم يوما مقطوعا، الا عندما يسعى الطرف السلطوي لاحداث الشرخ في ما بينهم.

ومشكلة البلاد الاساسية في الوقت الحاضر ان الحاكم وولي عهده وديوانه وحاشيته، متورطون في الدعوة الطائفية الى اذقانهم. هذا التورط ليس محصورا بالخطاب الذي ينضح حقدا سواء في الاعلام الرسمي الذي يستهدف غالبية الشعب في معتقداتها ومقدساتها ووطنيتها وتاريخ وجودها على ارض اوال، ام المجالس الخليفية التي تحولت الى بؤرة ساخنة للفتن الطائفية، والسجال المتعصب لشكل لم تعهده البلاد من قبل. وما الاعتداءات الكلامية المتواصلة من قبل بعض اعضاء مجالس الفتنة هذه ضد رموز أتباع أهل البيت عليهم السلام، ابتداء بسماحة الشيخ عيسى قاسم، مرورا بمرشد الثورة الاسلامية، آية الله خامنئي، وانتهاء بمفجر الثورة، الامام الراحل الخميني، الا مصداق لمشروع الفتنة التي تمثلها هذه المجالس المقيتة. والأنكى من ذلك ان حضور هذه المجالس ادى الى تكلس القلوب والافئدة، فلم تعد تلك الاعتداءات تثير حفيظة من يحضرها، بل اصبحوا قادرين على التعايش معها، الامر الذي ينذر بانطفاء جذوة الايمان، وتلاشي روح المشروع الاسلامي التغييري الذي كان مرادفا للصحوة الاسلامية المعاصرة، عنوانا لنهضة الامام الراحل التي ايقظت النفوس والعقول واعادت الكرامة للامة، وأطفأت الكثير من نيران الفتنة بين المسلمين، وساهمت في تقوية الجسور بين الواعين منهم.

اما حكام البحرين الحاليون، فقد غاصوا في وحل الفتنة الطائفية، بعد ان حولوا التمييز على اسس الانتماء للمذهب، الى سياسة ثابتة في الحكم والادارة والتعامل مع المواطنين. فاذا كانت وزارتا الداخلية والدفاع مغلقتين على الغالبية الكبرى من المواطنين، فان الديوان الملكي الذي يديره الطائفي خالد بن أحمد آل خليفة، يمثل أبشع بؤر الفتنة، فهو الذي يشجع الكتاب على اثارة الفتنة بين اهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة)، وهو الذي يرسل مبعوثيه الى الدول والمنظمات للتحريض ضد المواطنين الشيعة، وهو الذي يصادر حق هؤلاء المواطنين في بناء مساجدهم وحسينياتهم في المناطق التي يعتبرها "سيادية".

والمناطق السيادية هذه، كما هي الوزارات السيادية، مخصصة للعائلة الخليفية المحتلة، وليس للمواطنين. ولتوضيح الصورة تجدر الاشارة الى العديد من الشواهد التي منها ما يلي:

1- ان الاحتلال الخليفي جعل من سفارتيه في واشنطن ولندن مركزا للتشهير ضد المسلمين الشيعة بشكل مباشر احيانا وباسلوب فيه بعض "التذاكي" احيانا اخرى. فسفيرته اليهودية في واشنطن تتصل بشكل مستمر بالحكومة الامريكية واعضاء الكونجرس لاقناعهم بان المعارضة في البحرين انما هي "شيعية" تدعمها ايران، وانها ضد التقدم وضد حقوق المرأة، وانهم يمثلون خطرا على المصالح الامريكية. وتستعين في ذلك ببعض الانتهازيين سواء من الشيعة او السنة. وتجدر الاشارة الى ان الوثيقة التي وزعتها السفارة الخليفية قبل اسبوعين على الحاضرين في حفل استقبال "لجنة مكافحة التمييز" بمبنى السفارة، اثبات دامغ لهذه الحقيقة. فقد احتوت هذه الوثيقة التي تقع في صفحتين، اعتداءات صريحة ضد الشيعة باسلوب غير معهود في تاريخ البلاد. ويعتقد الخليفيون المحتلون ان ربط اهل البحرين بايران يوفر لهم تبريرا لقمعهم واضطهادهم وسجنهم وابادتهم. ويمارس ولي العهد دورا مماثلا خصوصا في الولايات المتحدة التي يزورها بشكل منتظم، ويسعى لاقناع ساستها ورجال اعلامها ومؤسساتها البحثية بان البحرانيين ليسوا سوى طابور خامس لايران.

2- ان هذا الاحتلال لا يزال يعتقد انه لن يستمر ما لم تتصاعد الفتنة المذهبية بين المواطنين الاصليين (شيعة وسنة). وقد سخر مجالسه الشوهاء لهذا الغرض، فقام بتحريك بعض عناصر هذه المجالس لاثارة ابشع اشكال الفتنة، واستهداف اهم رموز المواطنين الشيعة. وهدفه من ذلك حرف توجه الاهتمام الشعبي عن قضية الاصلاح السياسي، وتوجيهه في مسار طائفي مقيت. فبدلا من ان يقف المواطنون موقفا موحدا، على اختلاف الانتماءات المذهبية او الايديولوجية، يسعى الاحتلال الخليفي لاشغالهم ببعضهم، فالشيعة والسنة ينشغلون بمشاكل مفتعلة واتهامات غير ذات شأن، والاسلامي والليبرالي يتراشقان الاتهامات والتخوين، بدون اي طائل. بينما يبقى اللص في مأمن من مطاردة اصحاب الحق المسلوب منهم ظلما وعدوانا.

3- قام الاحتلال الخليفي بتخصيص "مناطق سيادية" لنفسه واهله، فلا يستطيع احد من المواطنين الشيعة التواجد في هذه المناطق سواء للعيش ام ممارسة النشاط. فمثلا لا يحق لاي مواطن من الشيعة (من الناحية القانونية) تملك ارض بمنطقة الرفاع، التي يعتبرها الاحتلال ملكا خاصا به، وقاعدة يختص بها دون غيره. ثم قام بتوسيع تلك الدوائر لتشمل المنطقة الدبلوماسية. والقضية الأبرز هنا اصرار ديواني الحاكم ورئيس الوزراء على رفض بناء مركز ثقافي بالقرب من قبر المرحوم الحاج حسن العالي رحمه الله. فقد خصص هذا المواطن قبل وفاته ارضا واسعة بتلك المنطقة لتكون مصدر اشعاع فكري وثقافي وديني في منطقة بارزة. وبرغم مرور اكثر من خمسة اعوام على تقديم طلب البناء من قبل عائلته، فما تزال الاوراق موضوعة على طاولة رئيس الوزراء ووزير ديوان الحاكم. وقد اجرى ممثلو الاحتلال الخليفي اتصالات مع عائلة الحاج حسن العالي، لاجبارهم على سحب طلب البناء، ونقل المشروع الى منطقة نائية بالقرب من منطقة البديع. فالاحتلال الخليفي يرفض ان يكون هناك تواجد ثقافي وديني في المنطقة الدبلوماسية، خصوصا بعد ان نجح في افراغ العاصمة، من سكانها الاصليين (شيعة وسنة) وأحل مكانهم المستوطنون الاجانب الذين قام بتجنيس اغلبهم. ان هذه الهندسة الديمغرافية واحدة من ابشع انواع الابادة، الامر الذي يجعل المحتلين الخليفيين متهمين بجريمة الابادة، خصوصا اذا اضيف الى ذلك سياسات التهميش والاقصاء من المناصب العامة لهذه الشريحة الواسعة من المواطنين بهدف تهميشهم سياسيا الى مستوى يهدد وجودهم وحياتهم.

ولتمرير هذه المشاريع المدمرة، يمارس ديوان الحاكم سياسة تعتيم قبيحة، اذ يقوم بتوزيع اللحوم على بعض المآتم والحسينيات خلال موسم عاشوراء، لاظهار "تعاطفه" معهم. بينما يصر على ابقاء رمز الحقد الطائفي البغيض، خالد بن أحمد آل خليفة، على تمرير مشروعه التصفوي ضد الغالبية الساحقة من ابناء البحرين. هذه الحقائق نضعها امام الرأي العام لتتضح معالم المشروع الرهيب الذي يفرضه بقوة المال والسلاح وادوات التعذيب بحق معارضيه. والامل ان يكون ذلك بداية صحوة شعبية ضد الاحتلال الخليفي وسياساته وارهابه وطائفيته وعمالته وتصهينه، والله غالب على امره، ولكن اكثر الناس لا يعلمون.

المفارقات بين حقبتين - تتمة ص 1

شيئا على الاطلاق، بل ربما ساهم في اضفاء الشرعية على تلك السياسة، لانها، في نظر العالم، خضعت لـ "النقاش والاسئلة" في المجلس الخليفي. هذه حقيقة مرة لن يقبلها المشاركون في اعداد فصولها واستكمال ابعادها. وقد خرج احمد عطية الله آل خليفة، العنصر الاساس الذي كشف تقرير البندر جرائمه، من احد "الاستحواباات" في موقع أقوى مما كان عليه من قبل. فأين تقليل الضرر في ذلك؟

خامسا: حدثت حالة من الاستقطاب بين ابناء الوطن الواحد بشكل لم يسبق له مثيل، وتمخض عن ذلك خطان واضحا المعالم، احدهما يقاوم الاحتلال والاستبداد ويرفض العمل ضمن الاطر التي فرضها المحتلون، ويدفع ثمن ذلك باهضا بالسجن والتعذيب وتشويه السمعة والحملات الاعلامية المغرضة، والآخر يعتقد بامكان احداث التغيير من الداخل. وليس في ذلك ضير، كما ليس فيه ما يدعو للتشكيك في النوايا. وليس من حق احد اصدار الاحكام ضد الآخرين او محاكمة نواياهم، فكل ذلك منوط بالله وحده، الذي يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور.

سادسا: ان العمل ضمن اطر الاحتلال الخيفي اضعف وهج المشروع الاسلامي الذي وضع على الرف لكي لا ينزعج الخليفيون والامريكيون، ولكي لا تغضب السعودية.

سابعا: ان حقبة السنوات الاربع الماضية شهدت عددا من التطورات الخطيرة. اولها عودة المحتلين لارتكاب جرائم التعذيب على اوسع نطاق، وقد صدرت تقارير عديدة حول ذلك، ولم تنجح المجالس الصورية في وقفها او محاكمة مرتكبيها، او حتى مساءلة الوزراء المسؤولين عنها. فوزير التعذيب المعروف، خليفة بن عبد الله آل خليفة، ما يزال يتوعد بالمزيد من التعذيب، وهذا ما ذكره مؤخرا بوضوح للمواطن المظلوم، عبد الرضا . وزير التعذيب هذا ورؤساؤه يشعرون بوجود غطاء سياسي من اجهزة الاحتلال ومن بينها المجالس الصورية التي يستعملونها للرد على دعاة الاصلاح والمقاومين. ثانيها: الاعتقالات والقتل خارج نطاق القانون، كما حدث للشهيد علي جاسم. ثالثا: عودة محاكم امن الدولة بأبشع صورها، حيث تصدر الاحكام بحق الابرياء حبا في الانتقام وبعيدا عن روح العدالة.

ثامنا: استطاعت المقاومة البحرانية تحقيق نجاحات واسعة خلال السنوات الاربع الماضية، فقد نجحت جهودها في استصدار تقارير دولية تدين الاحتلال الخليفي بالتعذيب الممنهج، والتمييز على نطاق واسع، والحكم بنظام استبدادي لا يتوفر على الحرية. كما استطاعت تحريك الشارع بوتيرة لم تتوقف، وما تزال مستمرة. وهذا يؤكد ان حالة المفاصلة بين خطين سياسيين متباينين ضرورة، لتحقيق ما تحقق. فالسفينة التي تحمل ربانين، كل منهما يريد تسييرها باتجاه مضاد للآخر تبقى واقفة وقد تعصف بها الرياح وتغرقها. فمنذ 2006، حدثت تطورات ايجابية كثيرة لصالح الشعب البحراني، اهمها كشف هوية نظام الاحتلال الخليفي، ووعي الشعب البحراني بخطر هذا النظام، واصراره على المفاصلة معه، والتمرد عليه ومواجهته بكافة الوسائل السلمية المتحضرة. فرب ضارة نافعة كما يقال.

تاسعا: ان البعد المهم في تقرير الربح والخسارة، وتقليل المضرة او زيادتها، يجب ان يتضمن الثمن المدفوع لتحقيق ذلك، ان كان هناك ربح او تقليل للضرر. وفي اعتقادنا ان ضرر الغدة السرطانية يتواصل، حتى لو استعملت العقاقير الطبية لتخفيف الآلام. وتعتبر عقلية "الاحتلال" غدة سرطانية لا بد من ازالتها، وهي خاصة بالبحرين دون غيرها، لان حكومات الخليج الاخرى تنتمي للارض التي تحكمها، ولم تحتلها بالقوة.

وعندما ينبري البعض لوصف "الانجازات" فانه لا يذكر الثمن الذي تحققت به تلك الانجازات ان وجدت. والثمن الباهض الذي دفعوه هو الاعتراف بدستور يلغي وجود اهل البحرين قاطبة كشركاء في الادارة السياسية والتقنين. فالدستور المفروض على الشعب انما كتبه طرف واحد وفرضه على المواطنين بالقوة والترغيب والحملات الاعلامية التي لا تتوقف. والقبول بهذا الدستور يتضمن الاعتراف بآلية كتابته، والغاء حق الشعب في كتابة دستوره بيده، وهو الحق الاساس الذي يجب ان تنطلق على اساسه حركة المعارضة. وقد رفع في 2002 شعار "اكتب دستورك بيدك"، ورفض الفقهاء كتابة الدستور بأيد اجنبية. ولذلك فالقبول بالدستور الذي فرضه الطاغية على البلاد والشعب في 14 فبراير 2002، يعتبر ثمنا باهضا جدا يتجاوز في اهميته ما يطرحه البعض من انجازات هامشية، كان الآخرون من غير اصحاب المشروع الاسلامي القيام بها على احسن وجه. فما قيمة ان يوجه سؤال لوزير او مسؤول او الاعتراض على قرار هنا وآخر هناك، اذا كان ثمن ذلك القبول بتقنين الغاء الشراكة السياسية؟ ما قيمة العمل ضمن دستور يكرس الهيمنة المطلقة للاحتلال؟ ما الشرعية التي ينطلق عليها العمل السياسي اذا كان مؤسسا على دستور يغضب الله ورسوله، ويفتقر الى ابسط مقومات العدالة؟ أين هو تقليل الضرر عندما تعطى اغلبية الشعب مقاعد في المجالس الصورية أقل مما تستحقه؟ ان في هذا قبولا بالتمييز المقنن، والاستبداد المقنن، وتكريس الاحتلال بقانون يلغي السكان الاصليين (شيعة وسنة) من اية شراكة سياسية ذات معنى؟ وكيف نبرر اقرارنا دستورا يلغي وجودنا في مقابل "انجازات وهمية" ليس لها انعكاس على واقع المستضعفين والمظلومين.

لن نخجل من طرح ما نعتقده موقفا مبدئيا مسؤولا لاعادة صياغة العقل المجتمعي بما يحصنه ضد اساليب مسايرة الطغاة، او تطويعه للقبول بتقديم شهادات الزور، او الرضى بالعيش تحت الحكم الجائر، او تبجيل الطغاة والظالمين، او التخلي عن مسؤولية الحفاظ على الهوية التاريخية والثقافية والدينية للبلاد، او التطبيع مع اعداء الامة، على اختلاف مشاربهم، بالتذرع بالواقعية والعقلانية. هذه بعض الحقائق من وجهة نظرنا، نطرحها وصدورنا تتسع للحوار الهادىء رغبة في التوصل الى الحق ايمانا منا بان "الحق أحق أن يتبع"، ورغبة في ان نكون، واهلنا في البحرين جميعا من "الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه"، بعيدا عن العصبية والتبعية غير الواعية، وتجميد العقل والتخلي عن التفكير.، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

بحرٌ مِنَ الأوْطانِ!

بقلم: محمد مرهون

وطني... على حدود الانصهار يبقى الحديد متشبثاً بما عَلّمَتْهُ المطرقة!

مَزَّقْتُ كلَّ خرائطِ البلدانِ ... ورَسَمْتُ خارطةً من الخَفَقَانِ
ولوَحدِها بَقِيَتْ أوالُ جزيرةً ... من حَولِها بحرٌ من الأوطانِ
ورمالُها تَلِدُ النوارسَ كلَّما ... شَعَرَ الغروبُ بوحشةِ الشطآنِ
يتناسلُ الإشراقُ في حضنِ الثرى ... حتى تقمَّصَ صورةَ الإنسانِ
قد أبْحَرَتْ بسمائِها إلياذةٌ ... للحبِّ، حتى آخرِ الذوبانِ
وبها الهيامُ سفائنٌ ورديةٌ ... لم تعترف بأوامرِ الربَّانِ
البحرُ يعبُدُها كأنَّ مياهَهُ ... صلَّتْ وراءَ نخيلِها الفتّانِ
حتى إذا رُفِعَ الأذانُ تَوَضَّأتْ ... كلُّ البحارِ بتربةِ البستانِ
مازال يُدْمِنُها الوفاءُ كأنَّها ... في الحب تفرض شرعةَ الإدمانِ
تدعو لها السُمَّارَ كلَّ عشيةٍ ... حتى أتى للقائِها القمرانِ
الشمسُ تَخْصِفُ مِنْ نداها مَشْرِقاً ... والبدرُ زاوَلَ مِهْنَةَ الدَوَرَانِ
دَوَرَانُه حَوْلَ المدائنِ عُمْرةٌ ... في كلِّ شبرٍ هنا حَرَمَانِ
يكفيكِ يا أرضي بأنَّكِ بقعةٌ ... فيها الخلودُ يُضَافُ للسُّكَّانِ
يا أكبرَ البلدانِ حينَ نقيسُها ... وفقَ المحبَّةِ في دمِ الشريانِ